## رماح

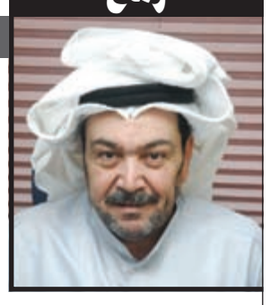

saad.almotish@hotmail.com
سعد المعطش

# الطريجي كن بطلاً

عندما يخطئ الشاعر في أي جزء من قصيدته فإننا نجد من يبرر ذلك الخطأ بالمقولة القديمة التي تقول «يحق للشاعر ما لا يحق لغيره»، بمعنى انه يحق له ان يكسر القصيدة أو يسرق الفكرة أو ان يخل بأي ركن من أركان القصيدة، ولكن تلك المقولة لا تعفيه من ان يصبح محل شك في شاعريته وسيكون نقده واجبا على كل شخص.

وبما ان نوابنا ليسوا شعراء ولكن لهم حقا لا ينازعهم فيه أحد فهم يستطيعون تقديم الأسئلة البرلمانية لأي جهة حكومية ولكن الحماس والاستمتاع بالمديح جعلهم يتمادون ولا يكتفون بتوجيه الأسئلة بل بتوجيه الاتهامات واتهامات خطيرة جدا.

النائب عبدالله الطريجي طالب مدير الجامعة بفتح التحقيق عن الوفد الكويتي لكوريا الشمالية واتهم أعضاء الوفد بالخيانة والعمالة لأحد البلدان المجاورة، وكان يقصد إيران، وكل ما أتمناه ألا يكون نائبنا ممن يعتمدون على التكسب بالطعن في ولاء أبناء الكويت حسب مرجعياتهم الدينية.

ان كان لدى نائبنا معلومات حقيقية ومؤكدة عن ان الوفد يعمل لجهة خارجية فعلى نائبنا التقدم بها الى النيابة العامة فورا ليكشف لأهل الكويت خطورة الوضع وحينها سيصبح هو البطل الأول في الكويت.

أجزم بان د.الطريجي يحفظ الحديث النبوي الشريف «الساكت عن الحق شيطان أخرس»، ومن هذا المبدأ فإن الساكت عن اي معلومة تضر الكويت وأمنها فهو شريك في نفس الجريمة ولا يقل خطرا عن مرتكبها. كل ما أتخوف منه ان يكون الطريجي قد أوهم من قبل أحدهم وصدق المعلومات التي وردت اليه عن الوفد بأنه من الشيعة والطامة الكبرى ان لم يكن يعلم ان الوفد الأخير لكوريا يضم د.حسن جوهر الذي مازال الكويتيون نادمين على عدم دخوله مجلس الأمة فإن كان نائبنا لا يملك الدليل على تلك التهمة فعليه ان يقدم اعتذارا رسميا لأعضاء الوفد الذي يشمل سنة وشيعة وإلا فسيكون حاله حال الشعراء. أدام الله من كان يبحث عن الحقيقة لمصلحة الكويت وأهلها ولا دام من يريد الطعن في ولاء الآخرين ليفوز بالكرسي.

### دعا المواطنين لتقديم الطلبات في وقت مبكر

# القائم بالأعمال البريطاني: على الكفيل توقيع عقد مع الخادمة لتحصل على تأشيرة شرط عملها لدى الأسرة 12 شهراً

**دعا القائم بالأعمال البريطاني بول جاسكل الكويتيين الى تقديم الطلبات في وقت مبكر للحصول على تأشيرة الدخول الى بلاده، مؤكدا ان بريطانيا من أهم الوجهات السياحية التي يختارها الكويتيون لقضاء عطلهم وتحدث عن إجراء جديد قاموا به وهو طريقة حصول الخادمات على تأشيرة الدخول، مشيرا الى انه يتم توقيع الكفيل على عقد بين الكفيل والخادمة لدفع مبلغ مالي لها متفق عليه عالميا وهو 6 جنيهات في الساعة، لافتا الى ان استخراج هذه التأشيرات قد يستغرق أكثر من 15 يوما بحيث تستطيع الخادمة مرافقة كفيلها لمدة تصل الى 6 أشهر. مبينا ان هذا الإجراء كجزء لطلب الحصول على التأشيرة. كما يجب ان تكون الخادمة قد عملت لدى الأسرة مدة لا تقل عن 12 شهر.**

وفي مؤتمر صحافي عقده في مركز التأشيرات منذ أيام اعتبر جاسكل ان هذا الإجراء الجديد مهم وضروري لدفع الحد الأدنى للأجور عالميا ولا بد من مراعاة ذلك ويدفع لفوق 21 سنة أكثر من 6 جنيهات وهذا الإجراء يطبق على جميع الدول، لافتا الى ان الحكومة البريطانية تعتقد ان زيارة هؤلاء العاملين لأراضيها لا بد ان يكونوا يتقاضون أجورهم التي ينص عليها القانون الدولي، مبينا انه لا يوجد حد أعلى لمنح عدد معين من الخادمات وهذا راجع الى عدد الأفراد الذين سيسافرون.

وذكر ان استخراج التأشيرة للكويتيين يتم في غضون أسبوع واحد إلا انه نتيجة للضغط الكبير قد يتأخر استخراجها لبعض الوقت ولهذا السبب طالب جاسكل بتقديم الملفات الكاملة غير المنقوصة قبل السفر بـ3 أسابيع وشرح طريقة تقديم التأشيرة بالنسبة للكويتيين الذين يودون الذهاب للسياحة وتطرق الى الوثائق المطلوبة للحصول على تأشيرة الدخول وهي ان يكون جواز السفر صالحا لمدة 6 أشهر إضافة الى ملء الوثائق المطلوبة على مستوى المركز سواء للحصول على تأشيرة قصيرة المدى او طويلة المدى او للعلاج او للدراسة فكل منها تحتاج لوثائق معينة ومبالغ مختلفة.

وأكد انه بالإمكان حصول المواطنين الكويتيين على تأشيرة دخول لمدة طويلة تصل الى 5 او 10 سنوات للذين يواظبون على السفر للمملكة المتحدة.

وأوضح ان الحصول على تأشيرة الدخول للمملكة المتحدة للمقيمين بالكويت قد تستغرق 3 أسابيع، معتبرا ان العمل في المركز على قدم وساق لإنجاز أكبر عدد من التأشيرات مع زيادة عدد الموظفين، لافتا الى ان المركز استخرج ما يقارب 68 ألف تأشيرة سنويا، داعيا لاستكمال الملفات الخاصة بالتأشيرات لتفادي رفضها وعدم المطالبة بالرسوم، مبينا ان عدم استرجاع الرسوم راجع الى ان مركز التأشيرات فيه موظفون وبالتالي هذه الأموال لا تذهب فقط الى استخراج التأشيرة وإنما للوقت الذي سيستغرق في استخراجها من قبل الموظفين اضافة الى الجهد المبذول وإلى الوثائق المتوافرة ونوعية الخدمات المقدمة وهي عبارة عن ضرائب تقدم وهذا معمول به في دول العالم.

وبما ان بريطانيا ستستضيف هذا الصيف الألعاب الأولمبية أشار الى ان عدد التأشيرات التي تستخرج للكويتيين والمقيمين بالكويت في ارتفاع مستمر حيث سجلت 58 ألف تأشيرة عام 2010 في حين في عام 2011 تم استخراج 68 ألف تأشيرة.

وأكد جاسكل سهولة استخراج التأشيرات الى بلاده، لافتا الى وجود اتفاقيات موسعة مع الكويت لتسهيل استخراج التأشيرات بدليل هذا العدد الكبير الذي يتم استخراجه سنويا.

وفي حال رفضت التأشيرة قال انه بالإمكان التقدم بطلب تأشيرة مجددا.

وعن ارتفاع رسوم التأشيرات قال ان هذا الارتفاع تقابله خدمة سريعة ومميزة.

وكان قد أشاد بالعلاقات البريطانية ـ الكويتية واعتبرها أصيلة ومتجذرة وبالرغم من ذلك ذكر انهم يعملون على توطيدها وتقويتها، لافتا الى ان العام الماضي شهد زيارات عدة لمسؤولين رفيعي المستوى وصلوا الى 18 مسؤولا بريطانيا ناهيك عن زيارة الامير ويلز ولي العهد البريطاني، مشيرا الى انه ستكون هناك زيارات متبادلة في المستقبل.

وبخصوص الأزمة السورية قال جاسكل «ان الوضع في سورية معقد ومازال مقلقا نظرا لوقوع العديد من الضحايا يوميا وقد شاهدنا منذ أيام التفجيرين اللذين وقعا في دمشق اضافة الى استمرار القصف ووقوع الضحايا الأبرياء من النساء والرجال والأطفال»، مؤكدا دعم بلاده لمبادرة المبعوث الأممي كوفي انان باعتبارها الفرصة الاخيرة للسلام وتفادي حرب أهلية.

وعبر عن قلق بلاده لاستمرار العنف من الجانبين النظام والمعارضة داعيا الجميع لالتزام وقف إطلاق النار متأملا خلال اطلاع انان مجلس الأمن على تنفيذ خطته ان يروا تقدما في الوضع على الأرض، لافتا الى انه اذا لم ينه النظام العنف فإن الأمر سيحتم على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية.

وبخصوص وساطة بريطانية بين الكويت والعراق ودعم العراق للخروج من الفصل السابع قال: «نحن متفائلون لرؤية الحوار الرفيع المستوى بين قيادتي البلدين وزيارة صاحب السمو الأمير للعراق ومشاركته في القمة العربية إضافة الى زيارة المالكي للكويت والاتفاق على استمرار الحوار في جميع لمجالات والاتفاق على ترسيم الحدود وحل مشكلة الخطوط الجوية متفائلون ونأمل كثيرا ان يستمر الحوار ويؤدي الى نتائج ايجابية». لافتا الى ان حل المشاكل العالقة سيؤدي الى منفعة للجانبين.

وبخصوص اجتماع 5 + 1 وإيران في بغداد قال: نتابع ونؤمن بأن برنامج ايران النووي تهديد للأمن العالمي وانهليس هناك استعمال سلمي لليورانيوم»، وذكر ان إيران تواجه عقوبات دولية داعيا إياها الى ان تتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن لأن البرنامج النووي ليس خلاف ايران مع الغرب انما مع العالم كله.

وعن انتخاب فرانسوا هولاند رئيسا لفرنسا وهل للأمر تأثير على الاتحاد الأوروبي ذكر جاسكل ان الشعب اختار هولاند الذي جاء بأولويات واضحة وتركيز على أمور محددة ووعد بإنجازات مع الاتحاد الأوروبي ومن المهم ان نرى ما سيقوم به.

من جهتها، قالت رئيسة قسم التأشيرات في السفارة البريطانية سارة كيركوب ردا على سؤال عن وجو حجز أمني على طلبات البدون «أنهم مثل اي إنسان أو شخص يتقدم لطلب تأشيرات بريطانيا، وانهم يخضعون لنفس الاجراءات المتبعة وذلك من دون تمييز، ولا بد أن يكونوا من حاملي جوازات المادة 17 وتتماشى وثائقهم ومستنداتهم مع نظام الهجرة في الكويت وبريطانيا».

● بيان عاكوم

جاسكل متحدثا للصحافيين

## الوضع في سورية معقد ومقلق وبريطانيا تؤيد مبادرة أنان

## متفائلون بحوار جدي بين العراق والكويت لحل جميع الملفات العالقة

القائم بالأعمال البريطاني بول جاسكل

# العليمي: اعتماد مكافأة الأعمال الممتازة للعاملين بشؤون القصّر

د.علي العليمي

أعلن مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر علي محمد العليمي ان الهيئة قد انتهت من اعداد الكشوف الخاصة بالاعمال الممتازة للعاملين بها عن السنة المالية 2012/2011 وفق مبالغ المكافآت المعتمدة من ديوان الخدمة المدنية، وقال ان الهيئة بصدد ارسالها الى البنوك وتحويلها الى حسابات الموظفين ان شاء الله خلال اسبوع. واضاف العليمي ان هذه المكافآت هي تقدير من الهيئة لهؤلاء الذين تفانوا في تقديم افضل الخدمات لجمهور الهيئة ومراجعيها من القصر المشمولين بالرعاية وذويهم. واثنى المدير العام على الجهود المتميزة لجميع العاملين بالهيئة متمنيا ان تكون دافعا لهم نحو مزيد من العطاء وتحسين مستويات الخدمة ورفع معدلات الاداء حرصا على تحديث تطلعات الهيئة حيال جمهورها والنهوض برسالتها النبيلة في خدمة المجتمع.

# الهاجري لصرف مكافأة المشاركة بالنجاح للعاملين في القطاع النفطي

محمد الهاجري

دعا رئيس مجلس ادارة نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي محمد الهاجري وزير النفط الى صرف مكافأة المشاركة بالنجاح للعاملين بالقطاع النفطي، مشددا على ان احالة صرف مكافأة المشاركة بالنجاح الى مجلس الوزراء تعتبر اهانة. واكد الهاجري ان هذه المكافأة هي حق مكتسب لابناء القطاع النفطي الذين يتحملون المشاق ويعملون في اصعب الظروف ليل نهار لتسيير قاطرة الاقتصاد الكويتي الأولى وهي القطاع النفطي الذي يعتبر الركيزة الاساسية والداعم الاول لخزينة الدولة. ولفت الهاجري في ختام تصريحاته الى ان مكافأة المشاركة بالنجاح للعاملين في القطاع النفطي ليست منة ولا تفضلا من احد على العاملين المخلصين من ابناء الكويت في القطاع النفطي ولكنها حق مكتسب وفق معايير واسس معتمدة من مجلس ادارة المؤسسة.

● أسامة أبوالسعود

# الصديقي: «الزراعة» ستتسلم أراضي المحميات البرية التابعة لمشروع إعادة تأهيل البيئة

فيصل الصديقي

أكد نائب مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية فيصل الصديقي ان اللجنة الفنية للمجلس البلدي وافقت على تسليم الهيئة اراضي المحميات البرية التابعة لمشروع اعادة تأهيل البيئة الممول من قبل صندوق الامم المتحدة للتعويضات بعد اجتماع جمع ممثلين عن الهيئة برئاسة الصديقي مع اعضاء اللجنة الفنية للمجلس البلدي لمناقشة طلبات الهيئة. واضاف ان اللجنة الفنية للمجلس البلدي سوف تقوم برفع توصيات بهذا الشأن لاستصدار قرار المجلس البلدي بتسليم تلك الاراضي وفق الاحداثيات المحددة للهيئة لتبدأ فورا المراحل التنفيذية لمشروع تأهيل البيئة وفق الاطر والمراحل الزمنية المحددة لها.مشيرا الى ان مواقع المحميات البرية والبحرية التابعة للمشروع قد مرت بسلسلة طويلة من الاجراءات الروتينية للحصول على الموافقة المتعلقة بتخصيص وتسليم اراضي تلك المحميات بدءا من مجلس الوزراء ثم البلدية وبعدها لجنة المرافق لاستصدار الموافقات على تسليم الاراضي للهيئة من مختلف الجهات ذات العلاقة كوزارة الكهرباء والماء ونفط الكويت ووزارة الاشغال ووزارتي الداخلية والدفاع. ولفت الصديقي الى ان موافقة اللجنة الفنية للمجلس البلدي على تسليم الاراضي تعتبر الحلقة الاخيرة قبل صدور قرار المجلس البلدي بتسليم الاراضي لبدء اعمال التنفيذ موضحا ان الهيئة كانت تعمل من جانبها على محورين متوازيين ومترافقين: اولا التنسيق مع الجهات الحكومية لاستلام الاراضي وثانيا تقوم بطرح اجراءات العمل التنفيذي وطرح المناقصات الخاصة بالتصميم والتنفيذ والاشراف على عناصر تنفيذ مراحل العمل للمشروع بالتعاون مع اللجنة المركزية للإشراف على مشروعات اعادة تأهيل البيئة وممثلي معهد الكويت للأبحاث العلمية، حيث ان هذين المحورين ضمنا للهيئة سرعة الانجاز وابراز الكفاءة التي تتمتع بها الكويت تجاه مسؤولياتها عن العمل التنفيذي للمشروع امام المجتمع الدولي وقدرتها على الاداء وفق المراحل الزمنية المحددة لمكوناته التي تتواكب مع الاشتراطات والمواصفات من قبل الامم المتحدة لتنفيذ تلك المشروعات بأموال المطالبات الخاصة بالدول المتضررة من الحروب السابقة، حيث ان جهود الهيئة لاقت الكثير من الاستحسان والاشادة من قبل المراجعين المستقلين المعينين من قبل لجنة الامم المتحدة للتعويضات. واوضح الصديقي ان مشروع اعادة تأهيل البيئة يتضمن في جزئه الخاص بمجال عمل الهيئة اربع مطالبات رئيسية هي: اولا مشروع اعادة تأهيل البيئة الصحراوية المتضررة من العمليات الحربية بإنشاء وتنفيذ عدد من المحميات البرية في مناطق (ام نقا ـ الهويميلية ـ وادي الباطن ـ وام قدير) وتمت اضافة المنطقة منزوعة السلاح بعرض 5 كلم على امتداد الحدود الشمالية الغربية الى تلك المناطق، وثانيا مشروع اعادة تأهيل البيئة البحرية وسوف ينفذ المشروع بمحمية خليج الصليبخات، ثالثا مشروع اعادة تأهيل المناطق المتضررة من اعمال تفجير الذخيرة الحية بتأهيل منطقة ام الرؤوس كاملة واستبدال تقنية فرش الحصى بإعادة التأهيل باستخدام النباتات الفطرية، رابعا اعادة تأهيل البحيرات النفطية بالتعاون مع وزارة النفط حيث مازال المشروع في اطواره الأولى حتى يتم الانتهاء من الدور المناط بوزارة النفط ضمن المشروع المتوقع خلال عام 2016 ليبدأ بعد ذلك دور الهيئة في اعادة التأهيل والتخضير.

● محمد راتب

# العنزي: عدم شمول شريحة العاملين في الشركات المملوكة للدولة بالزيادات ظلم وإجحاف بحقوقهم

مشعل العنزي يتحدث للصحافيين (قاسم باشا)

طالب رئيس نقابة العاملين في شركة النقل العام مشعل العنزي رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك بتعديل القرار رقم 405 لسنة 2012 الصادر من مجلس الوزراء والخاص بشأن منح مكافأة خاصة للعاملين بالجهات الحكومية والكويتيين العاملين بالقطاع الخاص ومستحقي المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة لمخالفته للدستور الكويتي والقانون حيث نص في مادته الرابعة على انه يجوز للشركات المملوكة للدولة بالكامل من غير شركات القطاع النفطي تطبيق أحكام القرار أو عدم تطبيقه أو منح المكافأة الواردة به بفئات أقل وفقا لما تراه متفقا مع أنظمة المرتبات والبدلات والمكافآت والتعويضات المطبقة لديها أو ظروف ميزانيتها.

وأشار خلال مؤتمر صحافي عقد صباح أمس في فندق كراون بلازا الى ان القرار جاء مجحفا في حق العمالة الوطنية العاملة في تلك الشركات لترك الزيادات تحت تصرف مجالس الادارات على حساب ميزانياتها، من خلال المادة الرابعة وكأن قرار الزيادات لم يكن، ما يعد مخالفة صريحة للدستور، الذي ينص على ان جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، لافتا الى ان ترك شريحة العاملين في الشركات المملوكة للدولة دون زيادات يعتبر ظلما بيّنا وإجحافا في حقوقهم، مشيرا الى ان نقابة النقل العام تتبع الخطوات المتاحة لها قبل أن تصل الى آخر الطريق بالإضراب الشامل عن العمل إن لم تجد من يستجيب لمطالبها.

ولفت الى ان الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة الرقابية على تلك الشركات، إلا أن دورها الرقابي معدوم خاصة ان خسائر بعض الشركات كبيرة ومنها شركة النقل العام الكويتية التي منيت بخسائر متلاحقة خلال الأربع سنوات الأخيرة كما جاء في تقارير ديوان المحاسبة، حيث بلغت خسائرها أكثر من 75٪ من رأسمالها البالغ 44 مليون دينار، منتقدا غياب دور وزير المالية في هذا الشأن الذي لم يفعل أدواته لمحاسبة هيئة الاستثمار، لتقصيرها في الرقابة على الشركات، مشيرا الى الاستجواب المقدم من النواب الذي ضمن بنوده تقصير الهيئة.

واتهم العنزي نواب الأمة بالتقصير في حق العمالة الوطنية التي تعمل بالشركات المملوكة للدولة حيث صدر قرار الزيادات منذ قرابة شهر، ولم يفزع له أحد من نواب الأمة لإنصاف العمالة الوطنية.

وطالب بمقابلة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون للوقوف على هذه المشكلة والسعي لحلها، لافتا الى ان مجلس ادارة شركة النقل العام الكويتية الحالي يمد يد التعاون لإقرار هذه الزيادات ولكن الشركة خسارة والهيئة العامة للاستثمار وقفت موقف المتفرج من تلك الخسائر، مشيرا الى ان مستحقي هذه الزيادات قرابة 270 موظفا كويتيا، الأمر الذي دفع مجلس الادارة الى طلب دعم من الهيئة العامة للاستثمار، وأوضح ان المجلس الحالي في شركة النقل العام الكويتية مجلس جديد معين في 2011/7/20 بعد ان قامت النقابة بتوضيح الخلل الكبير والخسائر المتلاحقة التي قام بها المجلس السابق والبالغة أكثر من 75٪ من رأسمال الشركة، مؤكدا ان المجلس الجديد متعاون مع العمالة الوطنية ويطمح لتطوير الشركة إلا انه عاجز أمام تلك الخسائر وأمام وقوف الهيئة العامة للاستثمار موقف المتفرج بل انها تعمل على تقييده.

وأضاف ان العمالة الوطنية في الشركات المملوكة للدولة شريحة كبيرة تم هدر حقوقها بالبند الرابع في قرار مجلس الوزراء، مؤكدا ان هناك ازدواجية في التعامل مع العمالة الوطنية، حيث ان الشركات المملوكة للدولة أنشئت طبقا للقانون التجاري ورغم ذلك فان الموظفين حائرون بين قوانين القطاع الخاص والعام، وبقرار الزيادات الأخير لم يحصلوا هذا ولا ذاك، وأصبحوا كمن وقفوا على السلم لا هم طالوا مزايا العاملين بالقطاع العام ولا هم أخذوا حقوق العاملين بالقطاع الخاص.

وحول تلويح النقابة بإضراب العاملين في شركة النقل العام أوضح العنزي انه آخر الوسائل التي ستنفذها النقابة إذا سدت جميع الأبواب ولم تنفذ الزيادات، لافتا الى انه سيكون شاملا ومؤثرا خاصة ان الشركة خدمية وتقوم بنقل آلاف العمالة الوافدة يوميا، حيث يتم تسيير 650 باصا لـ20 ساعة يوميا، بالاضافة الى 3 آلاف باص عقود خاصة مع وزارتي التربية والصحة وغيرها من جهات حكومية، وان الاضراب سيشمل حركة النقل العام بالكامل.

● أسامة أبوالسعود